عين مذهب الحكماء وان ارادوا ان له ماهية مفهومها غير مفهوم الوجود
عرض لها مفهوم الوجود فهذا هو الذي يأباه الحكماء ولم يلزم ذلك من الدليل
الثاني مبدأ الممكنات لو كان الوجود وحده اي من غير قيد التجرد
شاركه كل وجود لما بينا ان مفهوم الوجود معنى مشترك بين الجميع
فيلزم ان يكون كل وجود مبدءا لما الواجب مبدا وله فيكون كل
شيء مبدءا لكل شيء حتى لنفسه وعلله وبطلانه اظهر من ان يخفى
والا اي وان كان هو مع قيد التجرد لكان السلب جزءا منه و
المعدوم لا يكون مؤثرا والا لزم انسداد باب اثبات الصانع
قلنا التجرد شرط تأثيره والشرط جاز ان يكون عدميا قلنا فيكون
كل وجود سببا الا ان الاثر يتخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله
لانه لو لم يمكن حصوله للكل الطبيعة لما حصل لبعض افرادها واذا
حصل للبعض جاز حصوله للباقي لان لوازم الطبيعة الواحدة
واحدة ولقائل ان يقول على اصل الدليل ان مبدا الممكنات
هو وجوده الخاص الذي هو عين ماهيته وهو مخالف لساير
الوجودات وان كان مشاركا لها في مفهوم الوجود من حيث هو
فلا يلزم ان يشاركه كل وجود في المبدئية الثالث ان وجوده
معلوم وذاته غير معلوم فوجوده غير ذاته وح اما ان يكون الوجود داخلا
في ذاته فيلزم التركيب او خارجا عن ذاته فيكون زايدا ولقائل ان
يقول المعلوم هو الوجود المطلق العارض لوجوده الخاص ونحوه
لا وجوده الخاص الذي هو عين الماهية ولا يلزم من العلم باللازم
العلم بماهية الملزوم احتج الحكماء على ان وجوده تعالى عين ماهيته
بان وجوده لو لم يكن نفس ماهيته لزاد عليها اذ لو كان داخلا فيها ان ح
لزم تركب الواجب وهو مح ولو زاد لكان عارضا لماهيته ولاحتاج
الى موصوفه لان الوصف العارض يحتاج الى موصوفه المعروض
فيكون ممكنا لان المحتاج الى الغير ممكن فاحتاج الى سبب

اما مقارن وهو الذات فتقدم ذاته بالوجود على وجوده لوجوب
تقدم العلة على المعلول بالوجود ثم الكلام في ذلك كالكلام في الاول
ويلزم التسلسل او مباين فيحتاج واجب الوجود في وجوده الى غيره فيكون
ممكنا واجيب بان العلة اي انا نختار ان احتياج الوجود الى سبب
مقارن هو ذاته قوله فيلزم تقدم ذاته بالوجود على وجوده قلنا لانم
فان العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود على معلولها فان ماهية
الممكنات علة قابلة لوجوداتها مع انها غير متقدمة بالوجود على
وجودها والا يلزم التسلسل وايضا اجزاء الماهية علة لقوامها مع ان
تقدمها ليس بالوجود لانها مع الماهية موجودة بوجود واحد و
مجعولة بجعل واحد عند الحكماء فلو تقدمت بالوجود لوجدت
بوجودين ولزم تحصيل الحاصل وهو مح بل التقدم انما هو بحسب
الطبع وفيه نظر اما المنع فالبديهة تشهد بان معطي الوجود يجب
ان يكون موجودا ومن انكر ذلك فقد كابر عقله واما السند الاول
فالفرق بينه وبين العلة الموجدة فان القابلية يجب الا تكون
موجودة لئلا يلزم تحصيل الحاصل والفاعلة يجب ان يكون موجودة
لانها معطية للوجود بالضرورة والا لانسد باب اثبات الصانع و
اما السند الثاني فان اردت بالجزء الجزء الخارجي فلا نم انهم
قالوا ان وجوده نفس وجود الكل بل صرحوا بانه متقدم عليه
بالوجود لانهم عدوا ذلك من خواص الجزء وان اردت الجزء الذهني
فهو متقدم بالوجود الذهني على الماهية الذهنية واما في الخارج
فليس هناك جزء حتى يقال انه وجد منفردا مثلا ليس في الخارج
شيء موجود هو الحيوان وموجود آخر هو الناطق ثم التأما فصارا
موجودا اخر هو الانسان بل الشيء الذي اذا وجد في الذهن واعتبر
الذهن هذه الاعتبارات له فهو الخارج موجود بوجود واحد
وهذا معنى قولهم الكل والجزء موجودان بوجود واحد فالحاصل ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)